Public Disclosure Authorized

Public Disclosure Authorized

تقرير المستجدات الاقتصادية لدول مجلس التعاون الخليجي

ملخص وافٍ

جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) وهبوط الطلب العالمي على النفط وأسعاره أصابت دول مجلس التعاون الخليجي بأزمة صحية وصدمةٍ هزت أسواق السلع الأولية. فالجائحة التي تسببت في نحو 175 مليون حالة إصابة بالفيروس و3.7 مليون وفاة على مستوى العالم أصابت دول مجلس التعاون الخليجي بنحو 1.7 مليون إصابة ولكن الوفيات كانت أقل من 12,600 حتى منتصف أبريل 2021 بين سكان تعدادهم 58.7 مليون نسمة. ومع انكماش الطلب على النفط في العالم بنسبة 5% في 2020 من جراء ركود النشاط الاقتصادي العالمي، وهبوط أسعار النفط بنسبة 29% اضطرت دول المجلس الأعضاء في منظمة أوبك إلى خفض إنتاجها من النفط الخام بمقدار 1.3 مليون برميل يومياً في 2020 من 17.5 مليون برميل يومياً في 2019.

وانكمش إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعةً بنسبة 4.8% في 2020 عما كان عليه في 2019، وتراوحت نتائج النمو من -3.7% في قطر وما يُقدَّر بنحو -6.3% في عُمان. وأدَّت تخفيضات إنتاج النفط وهبوط متوسط أسعاره إلى أدنى مستوى لها في أربعة أعوام -وهو 41.30 دولاراً للبرميل- إلى تقليص صادرات مجلس التعاون الخليجي من السلع والخدمات بنسبة 8.1% بالقيمة الحقيقية، وحوَّلت فائض الحساب الجاري البالغ 6.8% من إجمالي الناتج المحلي في 2019 إلى عجز قدره 2.9% في 2020. وانخفضت الإيرادات الحكومية بنسبة 22.2% بالقيمة الاسمية لمجموعة دول مجلس التعاون، وازداد إجمالي العجز في المالية العامة من 3.9% من إجمالي الناتج المحلي في 2019 إلى 11.6% في 2020.

وكما هو الحال في مناطق العالم الأخرى، واجهت السلطات الجائحة بفرض تدابير صحية صارمة، من بينها تطبيق الحجر الصحي على مناطق محددة، وعمليات الإغلاق العام للأنشطة، والقيود على الحركة والتنقل، وهو ما أثَّر على المقيمين والزائرين الأجانب على السواء. وساعدت هذه التدابير في احتواء تفشِّي المرض وإنقاذ الأرواح لكنها أضرت بالنشاط الاقتصادي. وهوت مبيعات التجزئة بنسبة 4-8% بين المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، وظل مؤشر مديري المشتريات عالي التواتر في وضع انكماش حتى أغسطس في السعودية والإمارات، وهبطت ساعات العمل 11% في دول الخليج الست، وتراجع استهلاك الكهرباء بأكثر من 5% في السعودية وعُمان، وهبط عدد السائحين الوافدين إلى المنطقة بنسبة 73%، وذلك من 42.8 مليوناً إلى 11.7 مليوناً.

عززت السلطات التدابير الصحية الأولية بإجراء فحوص مكثفة لكشف الإصابة بالمرض، حيث بلغ عدد الفحوص التي أُجريت نحو 36.8 مليوناً في 2020 و64.9 مليوناً في الفترة من يناير إلى منتصف أبريل 2021. وبدأت دول مجلس التعاون حملات تطعيم (تلقيح) في وقت مبكر ابتداءً من ديسمبر 2020. وبحلول منتصف أبريل 2021، كان قد تم توزيع نحو 19.1

مليون جرعة لقاح أو 32.5 جرعة لكل 100 شخص، وحلت الإمارات في الصدارة بمعدل 95 جرعة لكل 100 شخص والبحرين 60 جرعة لكل 100 شخص. وبحلول الوقت الذي كانت تجري فيه خطوات إعادة فتح النشاط الاقتصادي في النصف الثاني لعام 2020، كان معدل التكاثر الأساسي لفيروس كورونا قد انخفض إلى نحو 1.0 في دول مجلس التعاون الخليجي بالمقارنة مع 2.0–4.0 على مستوى العالم حسب تقديرات منظمة الصحة العالمية. وظل المعدل دون 1.5 لكل الدول الست حتى نهاية أبريل 2021.

كانت التدابير التي اتخذتها الحكومات على صعيد السياسات الاقتصادية كبيرة بوجه عام، وإن كانت هذه التدابير تتركز في إجراءات السياسة النقدية والمصرفية بدلاً من تدابير في المالية العامة. وخفَّضت البنوك المركزية أسعار الفائدة الأساسية بالتزامن مع قيام مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) بخفض المستوى المستهدف لسعر الفائدة على ودائع بنوك الاحتياطي الفيدرالي مرتين في العام إلى 0.125% ابتداء من أبريل 2020. ودشَّنت البنوك المركزية لدول المجلس خدمات جديدة لتوفير السيولة للبنوك ودعم تقديم الائتمان للقطاع الخاص. وفاق مجموع تدابير الدعم التي اتخذتها دول المجلس على صعيد السياسة النقدية والسياسة المصرفية 33% من إجمالي الناتج المحلي في عُمان، و30.3% في البحرين، و20.2% في الإمارات. وقد ساعدت تدابير السياسة النقدية على دعم احتياطيات رأس المال لدى البنوك، والحفاظ على الائتمان للمقترضين الحاليين.

وتركز الدعم من خلال تدابير المالية العامة على زيادة الإنفاق والإيرادات الضائعة. وتراوح حجم تدابير تخفيف أعباء المالية العامة من الضرائب من 0.4% من إجمالي الناتج المحلي في قطر إلى 6.6% في البحرين. وقلَّص هبوط العائدات النفطية وزيادة مستويات الدين من حجم الإنفاق الاستنسابي. وكان حجم الاستجابة على صعيد المالية العامة في مجلس التعاون الخليجي أقل كثيراً من معظم الاقتصادات المتقدمة، لكن تضافر تدابير تخفيف أعباء المالية العامة من الضرائب والدعم وتدابير السياسة النقدية والمصرفية شكَّل حزمة تنشيط اقتصادي كبيرة تراوحت من 6.8% من إجمالي الناتج المحلي في السعودية إلى 14.5% في قطر و36.9% في البحرين.

وبالإضافة إلى التدابير الصحية وعلى صعيد السياسات الاقتصادية، أطلقت سلطات دول مجلس التعاون أيضاً استجابات للحماية الاجتماعية في مواجهة جائحة كورونا شملت تدابير سوق العمل وتأمينات اجتماعية ومساعدات اجتماعية، حيث قدَّمت السعودية والإمارات وقطر والبحرين إعانات دعم للأجور. وقدمت الدول الست جميعاً مدفوعات تأمين ضد البطالة، ووسع خمس منها (الجميع ماعدا الكويت) المساندة لنظام التأمين الصحي. واشتملت المساعدات الاجتماعية على تحويلات نقدية، ومساعدات عينية مثل وجبات التغذية المدرسية، والدعم لفواتير المرافق للأسر. وساعدت تدابير الحماية الاجتماعية على تخفيف آثار خسائر ساعات العمل الذي بلغت نسبته 11% أو ما يعادل فقدان 3.3 مليون وظيفة ذات دوام كامل بحسب نماذج منظمة العمل الدولية. وقدَّمت حكومات مجلس التعاون الخليجي أيضاً تدابير إغاثية موجهة للعمال الوافدين الذين كانوا معرضين بشدة للخطر من جراء اضطرابات سوق العمل والهجرة العكسية.

وبعد عامٍ من الضائقة الاقتصادية، من المتوقع أن تعود اقتصادات مجلس التعاون إلى مسار نمو في 2021 بدعم من تعافي

الاقتصاد العالمي الذي تشير التنبؤات إلى أن معدل نموه سيبلغ 5.6% (مرتفعاً 1.5 نقطة مئوية عن التنبؤ في يناير 2021)، ومن انتعاش الطلب العالمي على النفط الذي يتوقع أن يبلغ 96.5 مليون برميل يومياً (من 91 مليون برميل يومياً في 2020)، وتحسّن أسعار النفط العالمية لتصل إلى متوسط سنوي متوقع قدره 56 دولاراً للبرميل (وصلت الآن إلى متوسط فعلي قدره 61.45 دولاراً للبرميل في الفترة يناير–مايو 2021). وتشير التنبؤات إلى أن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي مجتمعةً سيبلغ 2.2% في 2021 مقتفياً أثر التحسّن في الدول مرتفعة الدخل، لتتراوح معدلات النمو من 1.2% للإمارات إلى 2.4% للسعودية والكويت. وفيما بعد، من المُتوقع أن يرتفع معدل النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون إلى متوسط سنوي قدره 3.3% في 2022–2023. ومع ارتفاع أسعار النفط في النصف الأول من عام 2021، يشير سيناريو محتمل لتحسُّن الأوضاع في النصف الثاني للعام إلى زيادة أرصدة الحساب الجاري التي سيجري تحويلها بشكل مباشر إلى وفورات القطاع العام.

ولكن من المتوقع أن تستمر عجوز المالية العامة في معظم فترة التنبؤ. ومن المتوقع كذلك أن تستمر الدول الثلاث التي سجَّلت أكبر عجز في الموازنات العامة في 2020 –الكويت والبحرين وعُمان– في تسجيل عجز طيلة السنوات 2021–2023، ولكن بنسبٍ من إجمالي الناتج المحلي أقل في 2023 مما كانت عليه أثناء هبوط النشاط الاقتصادي في 2020. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن تتعافى تدريجياً أرصدة الحساب الجاري، مع تنبؤات بأن تُسجِّل السعودية والإمارات وقطر والكويت فوائض في الحساب الجاري خلال السنوات 2021–2023. وستشهد مزيداً من التحسن إذا ظلت أسعار النفط فوق مستوى 65 دولاراً للبرميل في النصف الثاني لعام 2021.

وبسبب شدة التأثر بأوضاع الطلب العالمي على النفط وقطاعات الخدمات الشخصية، فإن آفاق المستقبل تشوبها مخاطر كبيرة وحالة مرتفعة من عدم اليقين. وتتعلق أبرز أسباب عدم اليقين التي تشوب الآفاق المستقبلية العالمية والإقليمية بمسار جائحة كورونا، إذ ستؤدي موجات تفشٍ جديدة للجائحة إلى إغلاقات وتراجع الأنشطة الإنتاجية والمبادلات الاقتصادية. وقد تضر القيود المفروضة على الحركة والتنقل، بما في ذلك حركة السفر الدولية بمعدلات الحضور في فعاليات رفيعة المستوى في المستقبل في دول الخليج – معرض إكسبو الدولي في 2020 (الذي تم تعديل موعده إلى 2021)، ونهائيات بطولة كأس العالم لكرة القدم في قطر في 2022.

وبالإضافة إلى التحسُّن العالمي، تلقى احتمالات التعافي في دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً دعماً من توقعات بأن تلك الدول ستسعى جاهدة لتنويع أنشطتها الاقتصادية، الأمر الذي قد يؤدي إلى تعزيز نمو القطاع غير النفطي، وستجري إصلاحات للسياسات وإصلاحات هيكلية ستساعد على تدعيم مركز ماليتها العامة وميزان معاملاتها الخارجية.

وثمة جوانب مختلفة للتنويع الاقتصادي تؤثر على دول مجلس التعاون الخليجي. أولاً، تنويع إيرادات المالية العامة ذو أهمية كبيرة لتحقيق استقرار الإيرادات الحكومية بمرور الوقت. ثانياً، تتبع أهمية تنويع الصادرات من أنه يؤثر على أوضاع الاقتصاد الكلي من خلال تقلب معدلات التبادل التجاري. ثالثاً، السياسات النقدية والمالية مهمة للتنويع الاقتصادي من خلال تأثيرها على

العوامل الأساسية التي تؤثر على سعر الصرف الفعلي الحقيقي والقدرة التنافسية للأسعار. والإصلاحات الهيكلية مجال رابع قد يؤثر على وتيرة تنويع النشاط الاقتصادي للقطاعات غير النفطية.

في هذا العدد من تقرير *أحدث المستجدات الاقتصادية في منطقة الخليج، ينصب التركيز على إيرادات المالية العامة والإصلاحات الهيكلية ومنها الاستثمارات الإستراتيجية في التحوّل الرقمي والاتصالات السلكية واللاسلكية والتي تعد عوامل أساسية لتعزيز النشاط، وتمثل أيضاً نشاطاً اقتصادياً جديداً أكثر تنوعاً*. وستتناول الأعداد القادمة من هذا التقرير مسألة تنويع الصادرات، وأهمية أسعار الصرف الفعلية الحقيقية للتنويع الاقتصادي، والمزيج المناسب من السياسات، لاسيما السياسات النقدية والمالية لتعزيز التنويع.

وعلى الرغم من أن حكومات منطقة الخليج شهدت عاماً صعباً، فإنها نجحت في تعزيز الجوانب الحيوية لأجندتها لإصلاح ماليتها العامة. فقد اعتمدت عُمان نظام ضريبة القيمة المضافة في أبريل 2021 لتصبح الدولة الرابعة بعد السعودية والإمارات والبحرين التي تنفذ السعر الموحد لضريبة القيمة المضافة البالغ 5% الذي اتفقت عليه دول مجلس التعاون في 2016. ومن المتوقع أن تنفذ الكويت وقطر ضريبة القيمة المضافة في 2021 أو 2022. وكرَّرت السعودية والبحرين التزامهما ببرامج التوازن المالي التي تهدف إلى تحقيق التوازن في ميزانياتها، وإن كان في مواعيد أبعد مما كان مزمعاً بادئ الأمر في أعقاب تغير الأحوال الاقتصادية. ولتقوية مؤسسات ماليتها العامة وتحسين عمليات إصدار الديون، أنشأت دول الخليج الست الآن مكاتب لإدارة الديون مكلفة بالمسؤولية عن وضع أُطُر قانونية وللحوكمة وإدارة المخاطر، ورسم إستراتيجيات متوسطة الأجل للديون لتقييم المفاضلات بين إستراتيجيات الاستدانة البديلة في الأمد المتوسط، وتعزيز سياسات وممارسات إدارة الديون من أجل تسهيل تطور سوق الديون المحلية.

واستمرت أيضاً دول مجلس التعاون في تطبيق مبادرات تطوير القطاع الخاص التي يُتوقع أن تدعم أهداف تنويع أنشطتها الاقتصادية بمرور الوقت. وسنَّت الإمارات تعديلاً لقانون الشركات التجارية يسمح للأجانب بالملكية الكاملة للشركات ابتداء من يونيو 2021. وأصدرت الكويت قانوناً جديداً للمنافسة لتعزيز استقلالية جهاز حماية المنافسة. ووافقت السعودية على قانون جديد لمشاركة القطاع الخاص لتحديث الإطار القانوني للخصخصة والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وسنت قطر قانوناً جديداً ينظم الشراكات بين القطاعين، وطبقت السعودية وقطر إصلاحات لنظام الكفالة تزيد من قدرة العمال الوافدين على التنقل بين الوظائف، وتسمح لهؤلاء العمال بالانتقال إلى وظائف أخرى عند انتهاء عقود عملهم دون الحصول على موافقة الكفيل السابق.

وسيعود تعزيز أسواق الاتصالات السلكية واللاسلكية كقطاع استثمار إستراتيجي للتنويع الاقتصادي والتعافي بعد زوال جائحة كورونا بالنفع على دول مجلس التعاون الخليجي. وقد منحت الاستثمارات السابقة في هذا القطاع مزايا كبيرة لدول المجلس خلال الجائحة، إذ إن تدابير الحجر الصحي والإغلاقات والقيود على الحركة أجبرت هيئات مراقبة الصحة العامة، ومنافذ تجارة الجملة والتجزئة، ومؤسسات التعليم العام والخاص، والخدمات المصرفية والمالية، والمكاتب الحكومية والخاصة على العمل من خلال قنوات رقمية. وتجري في دول المجلس حالياً استثمارات إستراتيجية في تقنيات الاتصالات المتقدمة، ومنها شبكة الجيل

الخامس. ولكن بالإضافة إلى الإنفاق الرأسمالي على البنية التحتية، سيستفيد قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية استفادة كبيرة من التحسينات في الأُطُر القانونية والتنظيمية والمنافسة التي يعمل في ظلها مُقدِّمو الخدمات.